مديرة المجلة

الأستاذة الدكتورة: فاطمة بلهواري

التراث اللامادي حمايته وتثمينه، وأبعاده المستدامة

أ.عبد الكريم خبزاوي*

الملخص:

تعد النظم الإجتماعية والأخلاقية والعادات والتقاليد والفنون عند مختلف الشعوب العربية والغربية، ذاكرة حية لاتفنى بفناء الزمان، ولا تتغير بتغير المكان، إذ تعد جزءًا مهما من تاريخ البشرية، وتطورا لحضارات باقية ومستمرة، وهو بذلك يعد تراثا من تراث الإنسانية جمعاء، وقد أصبح لزاما على الجميع وضع سبل وإجراءات كفيلة بحمايته وضمان إستمراريته لجيل اليوم، وجيل الغد، بشتى الطرق والوسائل، واستغلاله بشكل مستدام، وهي الأبعاد التي سنعالجها في هذه الدراسة عن الحماية والتثمين لتراث لا مادي ببعد مستدام.

كلمات مفتاحية: تراث، تراث غير مادي، صون، تثمين، تنمية مستدامة.

Abstract:

The social and moral systems, customs, traditions and arts at the different Arabic and oriental peoples, are a living memory which doesn't perish with time changes, not either with place changes, for being an important part of human history, and evolution of remaining and continuing civilizations, therefore they are considered as part of the human heritage, and they became

* - أستاذ مختص في الآثار بجامعة سوق أهراس، الجزائر.

incumbent for everyone to make protection procedures and ensure the sustainability using various ways and means, and exploit them durably. We will treat these dimensions in this study to protect and valorize non-material heritage+ with durable dimension.

Keywords: heritage, non-material heritage, maintenance, valorization, sustainable development.

مقدمة:

ترتبط حياة الإنسان بمختلف الجوانب الإجتماعية المختلفة، يتعايش المجتمع مع بعضه البعض بروابط دينية ودنيويه متعددة، وسط قيم إنسانية تسمح بتعايش الثقافات فيما بين بعضها البعض.

في الوقت الذي عرف غزو تكنولوجي مذهل، وعلى ضوء النتائج الأولى للعولمة، تعالت أصوات تنادي بضرورة الحفاظ على مختلف أنواع التراث، والمساهمة في إعادة إحياء تلك القيم الإنسانية والإجتماعية المختلفة من عادات وتقاليد وأمثال وحكم وغيرها، حيث أضحت تلك القيم تشكل أحد الأعمدة الأساسية للتنمية المستدامة، فهي تعتبر قوة حيوية للإبداع وخلق الثروة الثقافية.

ولم يعد إهتمام الدول، خاصة أولائك الساهرين على المجال الثقافي محصورا في حماية الممتلكات الثقافية المادية فقط، بل تعداه إلى ضرورة حماية الصناعات التقليدية، باختلاف أنواعها وأشكالها ولغات ولهجات صانعيها، وتأتي هذه الأهمية من خلال إدراك المجتمع الدولي للبعد الثقافي الحي لتطور الأمم والشعوب خاصة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، فالإعتراف بالبعد الثقافي الحي يعد إحتراما للهويات وإنعاش للتعاون الدولي،

خاصة عندما يصبح التراث غير المادي أصبح عاملا مهما في تطوير المجتمعات المعاصرة.

وفي هذا البحث نثير الإشكال القائم حول إستغلال وإستثمار الرأسمال الفني والتراثي غير المادي الذي يتم حمايته ودوره في تحقيق نشر المعرفة والوعي الثقافي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة؟

1- التراث:

1.1-ضبط المفهوم:

تشتق كلمة **تراث**(héritage)، من مصدر **ورث** التي تدل على المال الذي يورثه الأب لأبنائه، فالتراث يشمل كل القيم المعنوية، التي خلفتها لنا الأجيال السابقة، في عدة مجالات، فكرية وعلمية، وأنماط معيشية مختلفة، وما احتوته من مضامين لعادات وتقاليد، ومن أمثال وحكم وأشعار، وقصص وروايات وغيرها كثير.

فالتراث هو النقل بالوراثة في لغتنا، والموروث هو كل منقول، إلا أن الشائع في لغتنا ولغات غيرنا، أن مصطلح التراث، يعني التوارث، وفي غالب الأحيان يطلق على كل عناصر الثقافة، التي تنتقل من جيل إلى جيل آخر[1].

تلك المعاني تعتبر ذاكرة الأمة لدى مختلف الشعوب، في حين تبدوا لنا فكرة إنتقال الشيء عبر الزمن هو المعنى الأصلي لمصطلح تراث، ويقال ورث العلم والصلاح ونحوهما، أي أدركه وناله وإستقر له ذلك.

أما في القرآن الكريم فقد وردت كلمة تراث مرة واحدة في قوله تعالى:
<<**وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ** (18) **وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا** (19)>>[2].

ومعنى كلمة اللم هنا، هو الجمع بين الحلال والحرام، وهذا يعني أنهم كانوا يجمعون في أكلهم بين نصيبهم من الميراث ونصيب غيرهم، وهنا التراث

معناه المال المتروك بعد الهلاك[3] .أما كلمة ميراث فقد وردت في القرآن الكريم في موضعين في قوله تعالى<< **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**(180)[4] من سورة آل عمران. وفي قوله تعالى<< **وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَايَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**>>(10)[5] سورة الحديد، أي أنه الوارث في كل شيء[6].

ومما ورد في الشعر القديم قول سعد بن ناشب وهو شاعر إسلامي تعرض لهدم داره لأنه أصاب دما في قوم فأنشد يقول[7]:

فإن تهدموا بالغدر داري فإنها * تراث كريم لا يبالي العواقب.**

وفي هذا البيت إشارة مباشرة إلى ما هو مبني من عمائر مختلفة، وهو عكس التراث غير المادي أي غير الملموس. إنه تراث حي ظهر بظهور عديد المجتمعات الإنسانية، وتنوع بتنوعها، وبقي حيًا، وانتقل بين مختلف الأجيال، ولعل إسمه–تراث حي-لخير دليل على بقائه صامدًا طوال تلك السنين، إذ هو تراث ورثناه عن تلك الأجيال والجماعات التي مارسته بانتظام، ليبقى التراث وحده مرتبط بوجود الإنسان، الذي يحيا معه ويعايشه في حياته اليومية، في شتى المجالات، الدينية، والإجتماعية، والثقافية وغيرها.

2.1- أهمية التراث:

يؤدي التراث دورًا هامًا في حفظ ذاكرة الأمم، وعمقها الحضاري، والأمة التي لا تصون تراثها، وتستفيد منه في جميع مجالات الحياة، يقال عنها أنها أمة تابعة، لايمكن لها أن تسهم في بناء حاضر ومستقبل الإنسانية، وأمة بلا تراث أمة بلا جذور[8]، وربما ستصبح أمة بلا مستقبل.

فالتراث هو هوية المجتمعات البشرية، لما يحمله من قيم وأفكار ومعتقدات وعادات، وتقاليد، تمثل ذاكرة الفرد والأمة، ووسيلة للتعارف والسلام بين الشعوب.

3.1- أنواع التراث:

ينقسم التراث إلى نوعين رئيسيين هما:

أولا: **تراث ثقافي**: ويتفرع إلى صنفين مادي وغير مادي، ويشمل الصنف الأول المساحات المبنية التي لا يمكن نقلها، كالمباني والمجمعات والمواقع والمخطوطات، ومختلف المكتشفات واللقى الأثرية، المطمورة والمغمورة بالماء، وهي المعروفة بالممتلكات الشاهدية أو المادية، أما الصنف الثاني فيشمل الأنواع غير الحية التي لها علاقة بحياة الإنسان وتطوره عبر الزمن، كالأشعار والألحان والألغاز، والموسيقى والغناء، ومن مختلف العادات والتقاليد.

أما النوع الثاني فهو **التراث الطبيعي**: ويشمل مختلف المعالم والمواقع الطبيعية، والتشكلات الجيولوجية.

4.1- التراث غير المادي:

ويعرف كذلك بالتراث التقليدي، أو الحي هو التراث غير الملموس، ولا يقتصر على التقاليد الموروثة عن الماضي فقط، بل يشمل أيضًا الممارسات الريفية والحضرية المعاصرة، التي تشترك فيها جماعات ثقافية متنوعة[9]، التي تجدد الهوية والإستمرارية، فهو إذا حلقة وصل بين الماضي والحاضر.

كما يمكن أن نعرفه بأنه التراث الحي الروحي للإنسانية، يشمل جميع الممارسات والتصورات، وكذا أشكال التعبير والمعارف والمهارات، وأشكال التعبير الحية، الموروثة عن الأسلاف، تناقلتها الأجيال، كالتقاليد الشفوية والفنون، والطقوس، والأحداث الإحتفالية والمعارف، والممارسات المتعلقة بالحرف التقليدية.

كما تسعى العديد من المنظمات والهيئات الدولية والمحلية، على حماية هذا الموروث الحي، من خلال التعريف به بين مختلف الفئات الإجتماعية، لأجل إتخاذ سبل كفيلة لإحيائه. على رأسها منظمة اليونيسكو، التي تسعى في المقام الأول، على وضع عدة أنشطة بين الجهات الفاعلة في التراث، المحلية والدولية، من أجل عقد عدة شراكات لصون التراث اللامادي لشعوب الإنسانية، بالتعاون مع عدة صناديق دولية مخصصة لحماية التراث الحي[10]، لتحقيق التنمية، وتوعية مختلف الشعوب، بضرورة صونه، وإيصاله للأجيال اللاحقة في أحسن صورة له.

والتراث اللامادي بهذا المضمون يعتبر ركيزة أساسية للمناسبات، والفعاليات الإجتماعية منها والثقافية، وهو مورد لجذب السياح، ونشاط اقتصادي ترويجي في نفس الوقت[11]. وليس هو الماضي الذي غاب وانقضى، بل هو حي أبدا، وحاضر في حياتنا المعاصرة، ولابد من اتخاذ اجراءات لصونه، والنهوض به حفاظًا على هويتنا الثقافية، ومنطلقًا لبناء ثقافة عربية حديثة[12].

وقد تصاعدت أهمية هذا الجانب لمفهوم التراث اللامادي من أجل ذلك عُقدت الملتقيات على غرار الندوة الفكرية في المغرب ديسمبر2010بعنوان«التراث الشفهي اللامادي: أيّ دور في التنمية المستدامة؟» تحت شعار: «التراث الثقافي اللامادي بين الأصالة وتحديات العولمة». ومن جهتها تحركت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وأحدثت منذ سنة إدارة للتراث لتؤكد المكانة التي يستحقها التراث بشقّيه المادي واللامادي.[13]

5.1-قيم التراث غير المادي:

من خلال تحقيق مبدأ إحياء التراث اللامادي، يتجسد التواصل عبر الأجيال، وهذا ما يجعله يشمل عدة معاني ومضامين وأفكار ومعتقدات وقيم ثقافية[14]، في حين لا يقيم التراث الحي، كسلعة ثقافية، أو طابعًا متميزًا

إستثنائيًا، وفق سلم المقارنات فقط، وإنما يستمد قيمته وجذوره من المجتمعات المحلية، التي تنتقل معارفها في مجال العادات والتقاليد والمهارات عبر الأجيال من مجتمع لآخر.

كما ترتبط قيم التراث الحي، بعدة عوامل إجتماعية، وعلمية، وثقافية، وفنية، وتاريخية، ودينية[15].

2- حماية وتثمين التراث اللامادي:

انطلاقا من الإعتراف أولًا بأن قيمة هذا التراث الثقافي المتجذرة، تكمن في أصالته، ونوعيته التراث الحي. مهما إختلفت مكوناته، وتعددت، لتشمل مختلف العادات والتقاليد...، التي يجب أن توفر لها الحماية اللازمة لبقائها، هذه الأخيرة التي لن تتحقق إلا إذا تمت عمليه تثمينه وإعطائه القيمة التي يستحقها، وهذا ما يمكن ترجمته إلى واقع عملي، بإقرار تنمية مستديمة، مع ضمان الآليات الكفيلة لتحقيق ذلك.

فكلمتي حماية وتثمين (Sauvegarde et Valorisation) ليستا متناقضتين، بل يمكن أن يشكلا مفهومين متكاملين. ونقصد بالتثمين كمفهوم، هو جعل المجتمع ينفتح على مجموعة من الثروات المعرفية والخيرات الحضارية الموروثة، التي لا نزال نجهل قيمتها، وربما ما تزال إلى يومنا هذا غير معروفة، أو خفية عن هذا المجتمع. طبعا هناك عدة إعتبارات أخرى لهذا الجهل بقيمة التراث الحي، الذي ينتج عن عدم تقديرنا لقيمته الحقيقية، خاصة إذا كان الهدف من حماية التراث اللامادي، هو المحافظة عليه والعمل على تأخير إندثاره، وتمديد إستمراره في الزمان، من خلال تحدي عدة عوامل.

ولأجل تحقيق ذلك لا بد من اتخاذ عدة تدابير تفيد وتقي التراث غير المادي، وتضمن إستمراريته وديمومته، للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

2 .أ - التثمين من خلال التشريع الثقافي اللامادي:

الإبداع يقوم على حرية المبدع في التفكير عن أفكاره وخياله، لكن ممارسة النشاطات الثقافية والفنية، من أجل العناية بالتراث اللامادي، يتطلب إدارة خاصة تتكفل بوضع خطط كفيلة بحمايته وتسييره، شأنه شأن القطاعات الأخرى، حيث أضحت الإدارة محل إهتمام التنمية، وحقًا من حقوق الإنسان، وقد أدى هذا الإهتمام إلى سن قوانين وتشريعات، تحفظ لنا هذا الحق، وتدافع عنه وتنظمه.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أنواع من التشريع لتحقيق تنمية ثقافية لامادية وهي:

أ-1: تشريعات وقائية: مهمتها الدفاع عن مختلف عناصر الهوية الثقافية اللامادية، كالجرد، والتوثيق، والتقييم، والإحياء.

أ-2: تشريعات تشجيعية: تهدف إلى تنشيط الحركة الثقافية، ونشر الإنتاج الثقافي الحي، من خلال توفير مصادر لتمويل، مختلف النشاطات الثقافية.

أ-3: تشريعات دفاعية: لتسهيل عملية الانتاج الثقافي[16].

2.ب-التثمين من خلال تدابير الصون:

يتطلب القيام بتدابير الصون القيام بـ:

ب-1: الإطار الإداري والعلمي: ويشمل:

- وضع سياسة برامج تخطيطية، لإبراز الدور الذي يؤديه هذا التراث في المجتمع.
- إنشاء هيئات بها عدد من المختصين هدفهم صون التراث غير المادي.
- تشجيع الدراسات العلمية والتقنية والفنية.
- تعزيز مؤسسات التدريب على إدارة التراث غير المادي.

ب-2: التوعية الثقافية: إعتمادًا على:

- تخصيص برامج تعليمية وتدريبية في عدة مناطق.
- الممارسة الإعلامية بإستمرار لتثقيف الجمهور.
- ضمان نشر المعلومات الكافية وإستهداف عدة فآت.

ب- 3 : المشاركة المجتمعية: وتتم من خلال ضمان أوسع مشاركة مجتمعية ممكنة للأفراد، المبدعون في عدة مجالات، بإشراكهم في عدة نشاطات.

ب- 4: التعاون الدولي[17]:من أجل تحقيق تبادل المعلومات والخبرات، وكذا القيام بمبادرات مشتركة، لإنشاء عدة آليات تهدف إلى صون التراث غير المادي، الذي يخدم المصلحة العامة للبشرية على جميع المستويات الإقليمية والدولية.

ب-5: طلب المساعدات الدولية: وتتمثل في تلك المساعدات التي لها علاقة بتدريب العاملين في المجال، وفي وضع التدابير التقنية لذلك[18].

2.ج-التثمين بإستخدام تكنولوجيا المعلومات:

للحفاظ على التراث غير المادي، ودوره في حياة المجتمع اليومية، دون انقطاع وجعله ينتقل من جيل إلى جيل آخر، يجب علينا استخدام التكنولوجيا، لمواكبة التطورات العصرية، من خلال توظيفها لأجل صون تلك التقاليد، بكمالها وثرائها[19]، لما في ذلك من تنوع في اللغة.

فالتسجيل والحفظ في عدة أقراص رقمية، ونشرها في عدة مواقع خدماتية يساعد على ضمان أكبر إنتشار ومعرفة لدى عدة فآت في مختلف البلدان، خاصة إذا ما ترجمت إلى عدة لغات.

3- التنمية المستدامة والتراث غير المادي:

بدأت فكرة الإستدامة تزايد بعد قلق الإنسان تجاه مستقبله، لتتوسع هذه الفكرة أكثر وتشمل جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية، ويستمد مفهوم الإستدامة من نظرة إنسانية تدعو إلى الإهتمام المشترك بمستقبل مخلفات الإنسان، التي تهدف إلى حماية ذاك التراث الذي يضمن الإستمرارية الثقافية. ومفهوم الإستمرارية يهدف إلى تحسين نوعية حياة الانسان في إطاره الثقافي والإجتماعي، وقدرة الجيل الحالي على تلبية حاجاته الضرورية المستقبلية، دون اهمال لتراث الماضي.

في حين أخذ مصطلح التنمية المستدامة، إهتماما عالميا كبيرا، خاصة بعد بروز تقرير لجنة (بروتلاند) تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام1987، حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة، وعرفها بأنها التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية الراهنة، دون الحد من قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. إلاّ أن هذا التعريف حدد لنا فقط الإطار العام للتنمية المستدامة، التي تحث على مبدأ التساوي بين الأجيال لأجل تحقيق مختلف الحاجات الأساسية.

لتبقى وحدها الفكرة الأصلية للتنمية مرتكزة أساسا حول مستقبل الإنسان المشترك، ومحاولة إيجاد عدة صيغ مناسبة للتوفيق بين متطلبات التنمية الشاملة، وضرورة المحافظة على التراث غير المادي. لذا تعرف الإستدامة على أنها مفهوم ينطلق من نظرة إنسانية، تدعو الى الإهتمام بمستقبل الإنسان المشترك.

ومن ثم الحفاظ على البيئة الإجتماعية بأبعادها، الثقافية والدينة، التي تسمح بالإستمرارية الإنسانية، بهدف تعزيز مختلف جوانب الحياة، بالطريقة

التي تسمح لمختلف الأجيال، على سد إحتياجاتهم في الحاضر والمستقبل، وفق تطبيق عدة نظم ذاتية طبيعية وتكنولوجية واقتصادية.

4- أبعاد الإستدامة:

للتنمية المستدامة أبعاد متعددة، تتداخل فيما بينها، من أجل تحقيق تقدم ملموس، في تلبية حاجات الإنسان والمجتمع في شتى المجالات، للوصول إلى تنمية مستديمة أبعاد يمكن حصرها في:

4.أ-البعد البيئي: الذي يهتم بتحقيق التوازن الإيكولوجي والحفاظ على البيئة، وقد عالج المجتمع الدول دور البيئة وأهميتها خلال إنعقاد مؤتمر استوكهولم، حيث جاء في مضمون هذا الأخير الأهمية الكبيرة التي يجب أن تولى للبيئة وربطها بالتنمية، لأن النمو الإقتصادي يجلب دائما مخاطر الأضرار بالبيئة، لذا لابد أن تكون هناك برامج اقتصادية ذات جذور بيئية لاستمرار النمو على المستوى البعيد[20].

ولأن الإنسان خلق في بيئته، له الحق في النمو فيها، فكريا وأخلاقيا وإجتماعيا وحتى روحيا. وحماية وتحسين البيئة البشرية، هي قضية رئيسية تؤثر على الشعوب والتنمية الإقتصادية في جميع أنحاء العالم. فلا يمننا أن نتصور بأن هذا الإنسان يساهم بدوره في تلويث بيئته، أو يلحق ضررا بنفس الجنس البشري، وأي ضرر هو من صنع الانسان.

ومن بين أهم ما جاء في مضمون مؤتمر أستوكهولم ما يلي:

-للإنسان الحق في الحرية والمساواة والحياة في بيئة ذات نوعية تسمح بحياة كريمة، ويتحمل مسؤولية جليلة لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

- الموارد الطبيعية للأرض يجب أن تصان لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية.

- التنمية الإقتصادية والإجتماعية أمر ضروري لضمان لقمة العيش، وبيئة ملائمة لعمل الانسان على الأرض التي تعد ضرورة لتحسين نوعية الحياة، لذا ينبغي بذل جهد للحفاظ على البيئة وتحسينها.[21]

4.ب- البعد الاجتماعي: الذي يهتم بتحقيق التمكين الاجتماعي، والاستمرارية لمختلف المجتمعات الانسانية. حيث تجتمع الإنسانية على تعدد الهويات المميزة للمجموعات البشرية، ويتجلى تنوعها في أصالتها، وهو مصدر للتبادل والتجديد والابداع، وهو التراث المشترك للإنسانية، وجب الاعتراف به لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

لذا يعد التنوع الثقافي أحد أهم عناصر التنمية، لا بل هو وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية، وأخلاقية وروحية مختلفة[22].

كما يمكن إستعمال أشكال التعبير الثقافي لمصدر للإبداع المعاصر، الهادف إلى إنشاء مؤسسات مجتمعية محلية، وتنمية المهارات والسياحة المناسبة لذلك.

فأشكال التعبير الثقافي التقليدي مثلا هي أيضا مصدر الهام الصناعات الإبداعية مثل صناعة الترفيه، والأزياء والمختلف المشغولات اليدوية، وبالتالي يجب وضع قيمة تجارية لأشكال التعبير الثقافي التقليدي [23].

وقد حدد الإعلان العالمي الرامي إلى صون التنوع الثقافي، إلى أن هذا الأخير يعد كنزا حيا متجددا، وعلى أنه وسيلة تضمن بقاء البشرية، ويساهم في لم شمل عديد الفرقاء نتيجة الفوارق التي تتركها الإختلافات الثقافية.[24]

4.ج- البعد الاقتصادي: ويهتم بتحقيق التطور الإقتصادي وزيادة الإنتاجية، وتحقيق كفاءة الآداء الإقتصادي.

4.د- البعد الثقافي: وهو يهتم بمختلف أنواع التراث، المادي منه وغير المادي، الذي يشمل مختلف الإبداعات الفكرية، المتصلة بالعادات والتقاليد. حيث

يشكل التفاهم وتعزيز القيم الأخلاقية المتعارف عليها بين البشر، إضافة إلى التسامح وإحترام تنوع العقائد الدينية والفلسفية والأخلاقية أساسا للسياحة مثلا، لذا وجب مراعاة التقاليد والعادات الإجتماعية والثقافية لكافة الشعوب[25].

فالسياحة عامل مهم جدا للتنمية المستدامة، حيث تساهم السياحة في حماية البيئة الطبيعية، قصد تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومستدام، تلبية لاحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة عامة، والموارد السياحية جزء من تراث البشرية المشترك للمجتمعات التي تقع فيها تلك الموارد[26].

ومن جانب آخر أصبحت المتاحف من المعايير الأساسية لقياس الفن الثقافي لأية أمة من خلال حفظ نواح مختلفة من تراث الإنسانية، وصونه وتعزيزه، ووضع برامج خاصة لنشر الوعي بالقيم المكونة لثقافة الإنسان، التي تعود إلى أعماق التاريخ الموغل في القدم[27].

حيث يمكن للمتحف أن يربط عناصر التراث غير المادي بالمكتشفات الأثرية، وغيرها من الأدوات والمعروضات الملموسة، وبهذا النهج تصبح المتاحف مرآة عاكسة للثقافة المادية لمجتمعات بعينها.

كما يمكن للمتحف أن يوظف عروضا قد تسهم في نشر الوعي بأهمية التراث غير المادي في المجتمع وبين الأفراد المنتمين إليه[28].

5- <u>علاقة التنمية المستدامة بالتراث غير المادي</u>:

أصبحت الحاجة اليوم، إلى وضع عدة توازنات إجتماعية وسياسية وثقافية، تتماشي وفق بنود تشريعية مشتركة، بين مختلف الشعوب والدول، تعمل على تحقيقها عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات وطنية منها ودولية.

كما أصبح للتنمية المستدامة، دور كبير في فرض عدة تدابير إدارية قانونية، وميدانية، من خلال إيجاد عدة حلول تهدف إلى وضع عدة مسارات لحفظ وتثمين التراث غير المادي، على المستويين العربي خاصة، والعالمي

عامةً. من أجل إستغلال مختلف الثروات التي لها علاقة بحياة الإنسان في بيئته الإجتماعية والثقافية.

إذ يعد الحفاظ على **التراث غير المادي**، وإبراز قيمته الذي أصبح أكثر من مجرد مؤسسة ثقافية، بل يعد عاملًا جد مهم في **التنمية المستدامة**، فأنواع الفنون والممارسات الإجتماعية والطقوس، والإحتفالات، والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية والتقليدية[29]، وغيرها أصبحت تستغل في عدة نشاطات ثقافية وسياحية، تعود بالفائدة الإقتصادية على الفرد والمجتمع، وتسهم في نشر الوعي الثقافي، وتبرز القيمة التاريخية والفكرية لعدة مجتمعات، وتعمل على ربط كل أشكال التواصل الحضاري.

هذا وقد أقرت إتفاقية اليونيسكو لصون التراث الثقافي غير المادي في سنة[30]2003، بأن هذا الأخير يعتبر بوتقة للتنوع الثقافي، وعاملًا يضمن **التنمية المستدامة**، وفقًا لما أكدته كذلك توصية اليونيسكو بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور لعام1989، إضافة إلى إعلان اليونيسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام2001، وإعلان اسطنبول لعام2002.

تشريعات أكدت في مضمونها على أن التراث الثقافي غير المادي، له صلة وثيقة بالتراث الثقافي المادي والطبيعي، ولابد من تعزيز هذا الوعي الثقافي، بين الأجيال الناشئة، وعلى ضرورة حمايته، وإتخاذ عدة إجراءات كفيلة بصونه.

وهذا ما نجده في المادة رقم ثلاثة (03)، في إتفاقية صون التراث غير المادي(2003)، في الفقرة الثالثة، بأن مصطلح الصون يقصد به: كل التدابير الرامية إلى ضمان **إستدامة التراث الثقافي غير المادي**، من خلال تحديد نوع التراث، وتوثيقه، واجراء البحوث في شأنه، والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه، وإبرازه ونقله، إضافة إلى إحيائه[31]، بشتى الطرق والوسائل، كي لا يفقد قيمته وخصائصه.

والحفاظ على التراث اللامادي، وإبراز قيمته، أصبح أكثر من وسيلة، بل **عامل مهم في التنمية المستدامة**، فالتراث الذي لا يستخدم يندثر[32]، إذ يعد مادة تاريخية، وجب الإعتراف بها واحياؤها، ولابد من إبراز خصوصيتها المحلية، بوصفها مصدرًا مباشرًا في عمل عدة ورشات ثقافية، وعنصرا جد هاما في عدة أنشطة تجارية وثقافية، ومحورًا محركًا للتنمية السياحية، التي تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، لهذا يعد الإستثمار في التراث الحي تنمية للسياحة الثقافية وتحقيق لتنمية مستديمة.

والخطر الذي يتهدد التراث الثقافي اللامادّي لدى بعض المجتمعات هو تقليل فرص إستدامته والحفاظ عليه، الذي يدعو إليه التحالف العالمي لحماية التراث من خلال تنظيم سلسلة من حملات التوعية المحلية، وتطوير محتوى إعلامي قويّ لتشجيع المجتمعات المحلية للمساهمة في حماية التراث الثقافي اللامادي، والعمل على توثيقه، وتحقيق الأهداف المنشودة لا يقع عل جهة معينة، وإنما على مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته الأهلية والحكومية، إبتداء من المدرسة ومروراً بالمؤسسات الخاصة والعامة ذات الصلة، وكذلك الجامعات، وإنتهاء بوزارات الثقافة ووزارات التربية والتعليم، ولعل إدخال التراث اللامادي في المناهج التربوية المدرسية والجامعية، يسهم في حفظ التراث من الضياع، والإندثار وكذا العمل على تحديثه وعصرنته، وفق منهج علمي، وبحث معمّق ورؤية إبداعية خلاّقة تنتقل بنا من التراث غير المادي، إلى حفظ ذاكرة المستقبل[33].

الخاتمة:

يعرف العالم اليوم عدة تغيرات وتطورات في شتى المجالات، العلمية والثقافية والتكنولوجية، وحتى المجال الإقتصادي التنموي، غير أن هذه

التطورات جاءت نتيجة مختلف النشاطات اليومية التي يقوم بها الإنسان على مر العصور. وأصبح بذلك الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه هو الحلقة الأساس، في تغير نمط حياته وعلاقته بباقي المجتمعات الأخرى، التي تختلف معه في ثقافتها ونمط وطريقة عيشها، إلا أنه بعد بروز مصطلح التنمية المستدامة، وتوظيفه في مختلف المجالات السابقة الذكر، حيث فرضت هذه الأخيرة على المجتمع الإنساني، مراعاة خصوصيات مختلف الشرائح الموجودة في المجتمع، وإحترام ثقافة كل فرد منها.

وتم كذلك وضع أطر تشريعية ذات أبعاد عالمية تشاركية، تسهم في رسم نمط معيشي مبني على التفاهم المتبادل بين الشعوب. وكان للجانب الثقافي دور مهم وفعال في ربط مختلف ضروريات الحياة، الإقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية، حيث يساهم كل جانب في بناء حياة الإنسان مهما كانت صفته أو إنتمائه الديني أو العقائدي، بغية التأسيس لمجتمع واحد وحياة واحدة، يسودها السلام في كل مكان، على أن تكون الروابط الثقافية همزة وصل بين مختلف الأجيال اليوم، ومستقبلا.

وساهم التراث اللامادي خلال السنوات الأخيرة، في إحياء كل العادات والتقاليد التقليدية قديما، وسوقت كسلع ثقافية تغذي عقول البشرية على ضرورة الحفاظ على مختلف روابط الحياة المشتركة، من أجل بناء مستقبل واعد، مبني على التفاهم الفكري والثقافي بين البشرية جمعاء. وقد ساهمت التنمية المستدامة بشكل كبير في ربط أواصر الحياة المشتركة بين مختلف المجتمعات في مختلف مناطق العالم.

الهوامش:

1. رضا بهي الدين مصطفى، الأسس التصميمية والمعايير الجمالية للفن الإسلامي، مؤتمر دولي في الفكر الاسلامي (25-26نيسان 2012)، عمان، الأردن، 2012، ص3.
2. القرآن الكريم، سورة الفجر، الآية 18-19.
3. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة (دراسات ومناقشات)، مركز دراسة الوحدة العربية، ص 22.
4. القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 180.
5. القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 10.
6. محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 22.
7. عبد السلام محمد هارون، قطوف أدبية- دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، الطبعة الأولى، مكتبة السنة، الدار السلفية لنشر العلم، القاهرة، 1988، ص 76.
8. أحسن تليلاني، توظيف التراث في المسرح الجزائري، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في الأدب العربي الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 21.
9. www.unesco.orge- بتاريخ 25-12-2013
10. الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2008-2013، دراسة مطبوعة لليونيسكو، طبع في فرنسا تحت رقم 34م/4، باريس، ص 30.
11. خليفة، إستراتيجية قطاع الآثار والمتاحف، الهيئة العليا للسياحة، د.ت، ص 22.
12. www.alesco.org.tn
13. سليم مصطفى بودبوس، صحيفة الوسط البحرينية -العدد 3559 -الثلاثاء 05 يونيو 2012م الموافق 15 رجب 1433هـ.
http://www.alwasatnews.com/3559/news/read/668207/1.html
14. رضا بهي الدين، المرجع السابق، ص3.
15. خليفة، المرجع السابق، ص 32.

16. مخلوف بوكروح وآخرون، الدليل إلى الإدارة الثقافية، الطبعة الثانية، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص17.
17. إتفاقية اليونيسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003، المادة 14.
18. المرجع السابق، المادة 21.
19. علي القيم، صون التراث الثقافي غير المادي، مجلة المعرفة–مجلة شهرية ثقافية- ، العدد 577، سورية، 2011، ص 20.
20. محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، مجلة عالم المعرفة، عدد 142، الكويت، أكتوبر 1989، ص66.
21. Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment, The United Nations Conference on the Human Environment, having met at Stockholm from 5 to 16 June 1972,having considered the need for a common outlook and for common principles to inspire and guide the peoples of the world in the preservation and enhancement of the human environment,, 21st plenary meeting, 16 June 1972, Principles 1-12.
22. إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المعتمد في الدورة الحادية والثلاثين، باريس، 2001، المواد رقم 1،2،3.
23. منشور الويبو رقم 933 (A)، الملكية الفكرية والمواد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، المنظمة العالمية للملكية الثقافية، 20012، ص20.
24. الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، المرجع السابق.
25. المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، ديسمبر 2001، منظمة السياحة العالمية، المادة رقم 1.
26. المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، المرجع السابق، المواد رقم 3 و4.
27. علي القيم، الملتقى الدولي الرابع للتراث، مجلة عالم المعرفة، عدد 561 سنة 49، مجلة ثقافية شهرية، وزارة الثقافة السورية، سورية، 2010، ص 14.
28. المرجع نفسه، ص15.

29. أشرف محمد صالح سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي أسباب الدمار والتلف وطرق الحفظ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، 2009، ص7.
30. إتفاقية اليونيسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003.
31. المرجع نفسه، المادة 3، الفقرة 3.
32. مدن متنامية، دراسة عربية مطبوعة، ترجمة مؤسسة أفريكام Africam، د ت، ص 73-73. www.villesendevenir.org
33. سليم مصطفى بودبوس، صحيفة الوسط البحرينية -العدد 3559 -الثلاثاء 05 يونيو 2012م الموافق 15 رجب 1433هـ.
http://www.alwasatnews.com/3559/news/read/668207/1.html.